تابع...

- النظر في الزام المؤسسات المالية القائمة ضمن ولايتها القضائية برفض الدخول في علاقة، أو الاستمرار في علاقة مصرف مراسل مع مصارف ليس لها حضور مادي ولا تنتسب إلى مجموعة مالية خاضعة لرقابة.
- انشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية وفقا للقانون الداخلي بشأن الموظفين العموميين المعنيين وإقرار عقوبات ملائمة على عدم الامتثال.

ثانيا: الآليات القانونية لاسترداد الأموال

أهم الآليات القانونية المتبعة لاسترداد الأصول هي:

1- المحاكمة والمصادرة الجنائية المحلية، وتلحق بتقديم طلبات مساعدة قانونية متبادلة.
2- المصادرة دون الإستناد إلى حكم الإدانة، تلحق بطلبات مساعدة قانونية متبادلة.
3- إقامة دعوى مدنية خاصة، حيث يحق للسلطات الطالبة الاسترداد ، الشروع في إجراءات.
4- المحاكمة المدنية، سواء أمام المحاكم المحلية أو الأجنبية ، في سبيل تأمين الأصول أو استردادها، أو طلب تعويض الأضرار الفعلية أو الاخلال بعقد ، أو الكسب غير مشروع.

ولكن ما يعيب التقاضي في ولايات قضائية أجنبية هو أعباء وتكاليف تعقب الأموال الباهضة والأتعاب القضائية اللازمة ولكن في الوقت ذاته يوفر هذا الخيار للمتقاضي سيطرة أكبر في متابعة الإجراءات المدنية والأموال الموجودة تحت يد الغير .

5- المحاكمة والمصادرة الجنائية، أو المصادرة دون الاستناد ‘لى حكم ‘دانةتنشئها ولاية قضائية أجنبية، حيث يحق للسلطات ملتمسة الاسترداد أن تؤيد اجراء للمصادرة الجنائية أو مصادرة غير مستندة إلى حكم إدانة صدر في ولاية قضائية أخرى.
6- المصادرة الإدارية، التي تتضمن آلية غير قضائي للمصادرة، وتقتصر على الأصول منخفضة القيمة أو على فئات معينة من الأصول وغالبا ما تستخدم عندما لا يكون الحجز موضع الطعن، وعندما تستوفي اشتراطات معينة مثل إخطار الأطراف ومن الشائع ربطها بإنفاذ قوانين الجمارك وقوانين مكافحة تهريب المخدرات.

بشكل عام فطرق استرداد الأصول قد تعددت ومن أهمها:

- إقامة دعوى قضائية أمام المحاكم الدولية في الدول الموجودة بها هذه الأموال، وذلك بعد ثبوت الإدانة.
- الطرق الدبلوماسية الضاغطة بين الحكومات والتعاقد مع شركة من الشركات الدولية المتخصصة في التحري والبحث عن هذه الأموال.
- استخدام الآليات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- تفعيل دور المنظمات والمجتمع المدني لتقديم بلاغات إلى المدعي العام في دول الخارج.

الفرع الثالث: نتائج عملية استرجاع الأموال

إذا كانت الأموال المتأتية من جرائم الفساد الموجودة داخل التراب الوطني فإنها لا تطرح إشكالات كون الدولة تستطيع استرجاعها بالمصادرة وهذا ما تم من خلال صدور أحكام نهائية لرؤوس الفساد في الجزائر ، إنما الاشكال يثور عندما يتم تحويل هذه الأموال إلى الخارج.

أولا: استرجاع الأموال الموجودة داخل الوطن

إن عملية استرجاع واسترداد الأموال المنهوبة من جرائم الفساد داخل القطر الوطني لا تطرح العديد من الإشكالات كونها تتم تحت سيادة الدولة وبتأطير القوانين الداخلية المتعلقة بمصادرة واسترجاع المال العام.

ويمكن للجهة القضائية الناظرة في الدعوى تجميد أو حجز العائدات والأموال غير المشروعة الناتجة عن جرائم الفساد وتأمر أيضا بمصادرتها وتأمر برد ما تم اختلاسه أو قيمة ما حصل عليه المحكوم عليه بجريمة الفساد من منفعة أو ربح ولو انتقلت إلى أصوله أو فروعه أو أخوته أو زوجه.

كذلك يمكن الحكم ببطلان آثار عقد أو صفقة أو امتياز أو ترخيص متحصل عليه من جرائم الفساد من قبل الجهة القضائية .

ثانيا: استرجاع الأموال الموجودة خارج الوطن

إن استرجاع الأموال التي هربت إلى الخارج الوطن ليست بالمسألة السهلة وليس هناك سبيل آخر غير اتباع الإجراءات والمراحل التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

حيث أن تحديد موقع الأموال المنهوبة أكبر العقبات التي تواجه مسألة الاسترداد وحتى وإن تم تحديد موقعها فإن استردادها تعترضه مجموعة من العقبات منها ما هو قانوني ومنها ما هو ذو طابع سياسي ومنها ما هو تقني وفني ...إلخ.